القبيلة والدولة
في البحرين

الطبعة الاولى ـ بيروت ١٩٨٣

حقوق الطبع محفوظة لمعهد الانماء العربي

معهد الانماء العربي
ص.ب ١٤/٥٣٠٠
بيروت ـ لبنان

الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية

القبيلة والدولة في البحرين

تطوّر نظام السُّلطة وممارستها

د. فؤاد اسحق الخوري

معهد الانماء العربي

صدر هذا الكتاب بالانكليزية عن دار جامعة شيكاغو سنة ١٩٨٠ ، وترجمه الى العربية الأستاذان عبد الرحمن كمال وقيصر عفيف وراجع الترجمة الاستاذ ابراهيم العريضي .

غير ان المؤلف الذي اشرف على مراجعة النصوص هو المسؤول عن كل ما ورد في هذا الكتاب من معنى ومبنى .

ملاحظة بالنسبة للمراجع والحواشي

ضبطت المراجع والحواشي في هذا الكتاب على النحو التالي :

يذكر اسم الكاتب والسنة التي نشر فيها الكتاب والصفحة التي وردت فيها الجمل او المعاني المقتبسة ـ تذكر هذه ضمن البحث في نصوص الكتاب . ويشار اليها بوضعها بين قوسين . كأن يقال مثلا : لوريس (١٩٧٠ ـ ٨٩٧) أي كتاب لوريس المنشور في سنة ١٩٧٠ ، صفحة ٨٩٧ . وهكذا يتمكن القارىء ، اذا شاء ، من العودة الى النص الاصلي بعد ان يراجع اسم الكاتب واسم الكتاب واسم المطبعة ومكان الطبع وسنة الطبع والصفحة التي أُخذ منها النص كما هي مرتبة الفبائياً حسب اسماء المؤلفين في المراجع المدرجة في آخر الكتاب . ووضعت المراجع العربية والمراجع الانكليزية بلغتها الام لتسهيل العودة اليها .

كلمة شكر

البحرين، هذه الجزيرة الصغيرة، نالت مني كل محبة واعجاب خلال الدراسة الميدانية التي قمت بها لمجتمع البحرين سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ . وإذ أتقدم بالشكر الجزيل لعدد من الاشخاص الذين ساهموا معي في جمع المعلومات وضبطها، فإني لا انسى الاصدقاء الآخرين الذين قدّموا ما بوسعهم لتسهيل عملي وجعل اقامتي خلال تلك السنة من احلى ايام حياتي . هذا بشهادتي وشهادة زوجتي سونيا واولادي سوسن وفواز الذين شاركوني حلاوة العيش في « اوآل » .

اتقدم بجزيل الشكر الى كل من الشيخ خالد بن محمد آل خليفة والشيخ عيسى بن محمد آل خليفة والاستاذ سعيد الزيرة والاستاذ احمد فخرو والشيخ سلمان المدني والسيدة هند بنت راشد آل خليفة والسيدة فوزية القصيبي والسيد وليم بري والاساتذة خليفة خلفان وعلي تقي وجعفر الدرازي ويوسف خاجة ومحمد مطاوع وابو حسين آل مسلم ومحمد صالح والملا عيسى بن علي واحمد بن علي الدرازي والملا حسن ابن الشيخ، وحسن كمال وماجد وفؤاد كمال وفايزة الزياني وفاطمة البوحجي وابراهيم فخرو . لكل من هؤلاء خالص شكري وامتناني .

كما اني اتقدم بالشكر الى مؤسسة فورد التي قدّمت لي بعض الدعم المادي، ولوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين التي تكرّمت علي بمكتب وبعض التسهيلات الميدانية، وكذلك مركز دراسات الشرق الاوسط في جامعة شيكاغو الذي اتاح لي فرصة عرض نتائج دراستي عن تطور السلطة وممارستها في البحرين امام شلة من الاختصاصيين، فاستفدت وعسى اكون قد افدت .

وفي هذا المجال لا بد من شكر الاساتذة الكرام كورنتي نلسن، وجيمس سوكنت وبيتر بندكت وموريس جفـاوتس ورتشرد انطـون وعبـدو بعقليني وايلي حريق وفريدريك بنت وجيرالد أوبرمير وتيودور سترن وفرن دوريان وحافظ الشيخ وعبد الرحمن كمال وعبد الهادي خلف ـ هؤلاء الذين قرأوا الكتاب وأبدوا لي بعض الملاحظات القيمة إن من ناحية الوقائع او من ناحية التحليل .

المقدّمة

يتناول هذا الكتاب تطور نظام الحكم والسلطة في البحرين، هذه الدولة الخليجية الصغيرة التي لا تبلغ مساحتها اكثر من ٥٥٢ كيلومتراً مربعاً ولا يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمة. انه دراسة معمقة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البحرين خلال انتقالها من مجتمع يقوم اقتصاده على زراعة النخل وصيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ الى مجتمع عصفت به مؤخراً صناعة النفط والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها. ويركز الكتاب على موضوعين رئيسيين: **اولا**: التغيير الحاصل في نظام السلطة والحكم بفعل التدخل الأجنبي وبفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اثارتها صناعة النفط، **وثانيا**، تأثير هذه التحولات على التفاعل الاجتماعي المتبادل بين مختلف فئات الشعب من القبائل والفلاحين وسكان المدن. تركز هذه الدراسة، بنوع خاص، على الاسس الاجتماعية والاقتصادية المتبدلة التي تقوم عليها السلطة وعلى الطرق التي اعتمدتها كل فئة من فئات الشعب في تكيفها مع نظام السلطة المتغير.

تتواجد في البحرين اليوم ـ وحتى في المدينة نفسها احيانا ـ مجموعات متنوعة من القبائل tribesmen والفلاحين peasants وسكان المدن urbanites، بفعل هذا التواجد، تُعتبر هذه المجموعات البشرية فئات تطورية مستقلة عن بعضها البعض بالرغم من ارتباطها بأعراف وتنظيمات مختلفة، وبالرغم من سيطرة كل منها على مصادر خاصة من مصادر العيش والانتاج. تنظم القبائل علاقاتها على اساس مبادىء الانساب، خصوصاً فيما يتعلق بالزواج والتفاعل الاجتماعي وتوزيع السلطة والثروة والمكاسب العامة. تنظم هذه كلها تنظيماً نسبياً

عند القبائل بالنسبة الى تفرع الاجيال السلالية ومدى ابتعادها او قربها من صوف الام، فالقبيلة وحدة اجتماعية متماسكة بالرغم من انتشار بطونها في مختلف انحاء الخليج والجزيرة العربية. صحيح ان أبناء القبيلة الواحدة قد يتواجدون في دول مختلفة كاملة السيادة، ولكنهم، مع ذلك يسعون ضمن حدود كل دولة للحفاظ على مميزات خاصة اما عن طريق ضبط الزواج والتزاوج وتوزيع المكاسب والمناصب، واما عن طريق اتّباع المذاهب الفقهية الخاصة كاتباع القبائل في الخليج المذهب المالكي. وتسيطر بطون القبائل في البحرين، كما في دويلات الخليج والجزيرة العربية، على النفط والنخل كما سيطرت سابقاً على اللؤلؤ والتجارة الخارجية، أي «السفر». هذا لا يعني بالطبع ان القبيلة، كتنظيم اجتماعي، لم يتبدل او يتغير، وانما يعني انه تحول وفقاً للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة والتنظيم البيروقراطي المستحدث في الحكم. وما هذا الكتاب عن القبيلة والدولة في البحرين سوى محاولة متواضعة للوقوف على هذه التغييرات المستجدة في نظام السلطة والحكم خلال القرنين الماضيين.

وبخلاف القبائل، ينتظم الفلاحون في مجموعات قروية ترتبط ببعضها البعض بالتقاليد والعبادات الشيعية والفقه الجعفري، كما يرتبطون ايضاً بنسبة عالية من التزاوج ضمن الطائفة الواحدة بالرغم من تبدلات اماكن السكن واساليب العيش. فبينما ترتكز البنية الاجتماعية عند القبائل على علاقات متقلبة من القرابة والانساب، ينتظم الفلاحون الشيعة في جماعات ومؤسسات دينية محلية متنوعة تستمد شرعية وجودها من التاريخ الديني ـ الاجتماعي. ويقول الفلاحون الشيعة في البحرين في هذا الصدد انهم عرب اقحاح وانهم سكّان الجزيرة الاصليون تشيعوا في عهد الخليفة الامام علي بن ابي طالب. ويميزون انفسهم عن مواطنيهم السنة بالاسم، فيطلق البعض منهم على انفسهم لفظة «البحارنة» ومفردها «بحراني» بدلا من «البحرينيين» ومفردها «بحريني» التي يطلقونها على السنة.

ليس للقرية في البحرين مدلولا سياسياً او ادارياً او اقتصادياً واضحاً، وانما لها مدلول اجتماعي وتاريخي. ويعني هذا القول ان حدود القرية في

البحرين تقع في المجموعات العائلية التي تتألف منها وليس في مدى ارتباطها او عدم ارتباطها بالمدينة. فالقرية جزء من تنظيم اداري واقتصادي وسياسي اكبر وأشمل، انما لها طابع اجتماعي مميز، وذلك بسبب المجموعات العائلية التي تنتمي اليها وبفعل التزاوج الداخلي ضمن العائلات او بينها ضمن القرية الواحدة. وقد اظهر المسح الاحصائي الذي قمنا به في سنة ١٩٧٥، وشمل اكثر من خمسة عشر قرية وحياً منتشراً في البلاد (راجع الخريطة) ان نسبة لمتنقلين يومياً بين اماكن عملهم في « المدينة » ومسكنهم في « القرية » تراوحت بين ٦٤,٢ و٩٠,٧ بالمئة من مجموع القوى العاملة في البلاد، بينما بلغت نسبة التزاوج ضمن القرية الواحدة حوالي ٨٢ بالمئة. هذا يدل بوضوح على ارتباط القرية اقتصادياً بالمدينة واستقلالها اجتماعياً عنها.

اما سكان المدن فينتظمون في احياء متجانسة دينياً او اثنياً او حرفياً، او يتجانسون في هذه الفعاليات كلها مختلطة بعضها بالبعض الآخر. ومن الملاحظ ان السنّة المدينيين (سكان المدن) الذين يرجعون اصولهم العائلية الى الجزيرة العربية او الى جنوبي ايران يعملون عادة في التجارة او في الوظائف العسكرية والادارية. ويعرف السنة الذين يرجعون اصولهم العائلية الى جنوبي ايران بـ « الهلوية »، وتعني هذه اللفظة « تحويلهم » الى جذورهم العربية من جديد. يقولون في هذا المجال انهم كانوا ينتسبون الى قبائل عربية قديمة هاجرت منذ زمن طويل من الجزيرة والخليج الى جنوبي ايران ومن ثم « تحولت »، اي عادت وهاجرت من جديد من ايران الى الخليج العربي. والمعروف ان أسماء عائلات « الهولة » الكبيرة، كعائلات كانو وفخرو وبستكي وخوجا وشيراوي وجنخي، هي اسماء اماكن في الجنوب الايراني، مما يدل على ان معظمهم جاء الى البحرين مع تحول طرق التجارة من شرقي الخليج الى شواطئه الغربية بعد أن أخذ انتاج اللؤلؤ في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وبعد أن أخذ انتاج النفط وتصنيعه في الحقبة الأخيرة من الزمن يزدادان بشكل هائل. والحقيقة أن « الهولة » لم تعرف سوى النزر اليسير من الاستقرار الاسكاني في الخليج، حتى انك تجد الكثير من آبائهم وأجدادهم

اليوم في البحرين ما زالوا يتكلمون اللغة الفارسية . ويتميز « الهولة » عن غيرهم من السنة المدينيين باتباعهم المذهب الشافعي في الشرع الديني . وبخلاف الشيعة الفرس فقد استطاع الهولة السنة ، الذين هم ايضاً من أصل فارسي ، أن يستعربوا بشكل كامل وشامل ، فتم بالتالي امتصاصهم في جسم القطاع المديني (من مدينة) من السكان ، وبرز منهم قادة عروبيون معروفون .

أما العائلات المدينية من السنة ، التي ترجع في أصلها الى الجزيرة العربية ، فقد اخذت تستقر في البحرين منذ احتلال آل خليفة الجزيرة عام ١٦٨٣ . وتشمل هذه العائلات عائلات القصيبي والهجرس والدواودة وغيرها ممن ترجع اصولها الى سلالات عربية حضرية تتميز عن ابناء القبائل باعتمادها المذهب الحنبلي في احكامها الشرعية . ويتواجد افرادها بكثرة في ادارات البوليس ، وفيما عدا ذلك ، فهم يمارسون الاعمال نفسها التي يقوم بها غيرهم من اهل السنة .

ويعمل الشيعة المدينيون ، كالسنة تماما ، في التجارة وادارات الدولة ، ولكنهم بخلاف السنة لا يتواجدون بكثرة في دوائر البوليس والجيش . ويتعاطى معظمهم تجارة المفرق خصوصاً البيع للفاكهة والخضار وبعض الصناعات الحرفية . ينتسب قسم منهم الى منطقة الاحساء في المملكة العربية السعودية حيث يكثر الشيعة ، وينتسب القسم الآخر الى المجموعات القروية المختلفة في البحرين . يرتبط الشيعة المدينيون دينياً بشيعة الارياف عن طريق مشاركتهم الفقه الجعفري والممارسات والعبادات الشيعية نفسها .

يجب ان نؤكد في هذا المضمار ان الريف والمدينة والقرية والبلدة لا تشكل ، فيما يتعلق بمجتمع البحرين ، قطاعات اجتماعية قائمة بحد ذاتها وان تميزت بعائلاتها وانماط الزواج فيها . فالمسافات القصيرة بين المراكز السكنية المختلفة واساليب المواصلات الحديثة ، وفعاليات التكامل والترابط الاقتصادي ـ هذه العوامل جميعها حوّلت البحرين الدولة الصغيرة ، الى مجتمع موّحد قوامه « حاضرة » «metropolis» مركزية ترتبط بها مجموعة كبيرة من القرى والضواحي . ما يعرفه اهل البحرين عن مجتمعهم وعوائله المختلفة يذكّر الباحث بالمجموعات الصغيرة Little Communities التي تتصف باقامة العلاقات

الاولية الحميمة بين الافراد. فقلما نجد شخصية بارزة أو وجيها محليا لا يعرفه الجميع ـ يعرفونه باسمه وشخصه واصله الاثني والاجتماعي.

يعرف اهل البحرين بعضهم بعضاً، كما يعرفون الاماكن والقرى والينابيع العذبة، بالفة واضحة يصعب معها فصل الحياة الخاصة عن الحياة العامة. يعرفون بساتين النخيل ومصائد الاسماك (الحضور) والمقامات الدينية والمزارات باسمائها ومواضعها وتاريخ بنائها وملكيتها، كما سنبين ذلك في الفصول التالية.

يتناول هذا الكتاب بالتخصيص تأثير الحكم الاستعماري وانتاج النفط على نظام السلطة ومعطياته الاجتماعية. فكما اوجد الحكم الاستعماري النظام البيروقراطي الذي بدل التركيبة القبلية للسلطة وعدل طبيعة التفاعل بين اهل القبائل والفلاحين وسكان المدن، بدل النفط النظام الاقتصادي وغير بالتالي التنظيم الاجتماعي المرتبط به. وهكذا بدلت البيروقراطية التحالفات القبلية وأعطت الحكم وسائل جديدة للتدخل السياسي، فاستحدثت نظاماً هرمياً للسلطة «authority» الامر الذي عزّز، ولم يضعف، سلطان «power» العائلة الحاكمة ونفوذها. وساهم النفط في تغيير الأسس التقليدية للانتاج والعمل، فحول القواعد الاجتماعية للسلطة وخلق بالتالي صيغاً سياسية جديدة. وهكذا بدأت تظهر، في الخمسينات والستينات من هذا القرن، قوى اجتماعية وسياسية جديدة قوامها الموظفون والمثقفون والعمال تتحدى، وبطرق مختلفة، شرعية الحكم وسلطته. غير ان تدفق اليد العاملة الآسيوية الى البحرين في السبعينات، الذي جاء نتيجة لارتفاع اسعار النفط، وتركيز هذه اليد على قطاعات البناء والمهارات الفنية الخفيفة، حال دون قيام معارضة عمالية منظمة لها صفة الديمومة والاستمرار. ويقدر عدد العمال الأجانب الذين وفدوا الى دولة البحرين في العقدين الاخيرين بحوالي سبعين الفا او يزيد، الامر الذي شجع البحرينيين للالتحاق في وظائف الدولة وقطاع الخدمات التجارية فضعفت بالتالي قدرة العمال الوطنيين على العمل الجماعي المنظم. ويبدو ان التغيير الاقتصادي السريع لا يشجع في الوهلة الاولى، على بروز المعارضة المنظمة او الانتفاضات

الانقلابية الهامة . يبدو ان هذه التحركات الانقلابية تبدأ بالظهور حالما يستقر نظام الانتاج والعمل، حيث تبرز معه التناقضات الاجتماعية والمفارقات الطبقية .

ومما يؤيد هذه التوقعات، اشتداد المفارقات الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات الوطنية بعد اكتشاف النفط وتصنيعه . صحيح ان معظم السكان اليوم يتمتعون بغذاء وثقافة ومسكن وملبس افضل من ذي قبل، ولكنه من الصحيح ايضاً ان البحرين لم تعرف من قبل زمناً، كانت المفارقات والتناقضات بين مختلف الفئات الاجتماعية حادة وبارزة بهذا الشكل الملموس . ففي غياب سياسة اجتماعية انمائية واضحة المعالم، يعمل النمو الاقتصادي على تعميق الهوة بين الفقراء والاغنياء، وبين النخبة والجماهير وبين الخاصة والعامة، كما انه يغذي الحس الجماعي بالحرمان . ولهذا السبب نرى ان الانتفاضات الانقلابية في العالم تنطلق في بداية مراحل النمو الاجتماعي الذي يكفل عن طريق اعادة توزيع الثروة العامة، تضييق الهوة بين مختلف المجموعات القومية .

هذا التغيير الذي طرأ على نظام الحكم والسلطة في البحرين وعلى التفاعل الحاصل بين ابناء القبائل والفلاحين وسكان المدن، الذي جاء نتيجة التدخل الخارجي وتصنيع النفط لم يكن يفعل الا من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة قبل هذا التدخل والتصنيع . وهذا من طبيعة التغيير الاجتماعي الذي لا يفعل الا من خلال الممارسات والتقاليد الحضارية القائمة : فالجديد يكون هكذا جديداً لا بالنسبة للنماذج والهياكل العقلانية انما بالنسبة للممارسات والمؤسسات القائمة . هذا يعني ان بحثنا في تغيير نظام الحكم والسلطة بالذات يتطلب منا العودة الى دراسة الأوضاع السائدة في هذه الممارسات قبل فرض النظام البيروقراطي وقبل البدء بانتاج النفط وتصنيعه . ونعني بـ « السلطة » هنا الصلاحيات الشرعية التي يمارسها الحكم، كما اننا نعني بها ايضاً المؤسسات التي تستند اليها هذه الممارسات . « السلطة » في مفهومنا تشمل الممارسات الشرعية ومقوماتها في آن . فهي تشمل الاسس الاجتماعية للنفوذ والسلطان، كما انها تشمل القواعد التي تبنى عليها المجموعات البشرية، والموارد الاقتصادية والانتاجية التي تسيطر عليها هذه المجموعات . هذا يعني ان البحث في نظام

الحكم والسلطة وكيفية تغيرهما يفرض علينا دراسة معمقة لطبيعة وكيفية تغير ملكية الارض، وزراعة النخيل، وانتاج اللؤلؤ، وصيد الاسماك، والمشاريع الصناعية الحديثة وطبيعة العمل فيها، كما يفرض علينا البحث في انظمة التوظيف واختلاف جذورها الاجتماعية، والخدمات التربوية، وانماط الزواج، والجمعيات الخيرية، والاندية الرياضية، والحركات العمالية، والاحزاب السياسية، وتنظيم المآتم وطبيعة عملها، والاسس التي ترتكز عليها القيادات السياسية والاجتماعية التي تسيطر عليها. هذه الأمور كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية السلطة وممارسات الحكم الشرعية.

ان تأثير البنية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التنظيمية المرتبطة بها على نظام الحكم والسلطة في البحرين يتفاوت بتفاوت الحقبات التاريخية. وعلى اساس هذا المبدأ وضعت طرق التحليل ومنهجية البحث في هذا الكتاب، كما نظمت فصوله بالشكل الذي هو فيه. فالفصل الاول، وهو بعنوان «التجزئة والتمركز»، يتناول كيفية ارساء السلطة السياسية في اوائل القرن التاسع عشر (م) في ايدي فصائل قبلية استطاعت السيطرة على مراكز عديدة من مراكز التجارة والغوص على اللؤلؤ في الخليج العربي. وبعد ازدياد انتاج النفط في الجزء الثاني من القرن العشرين تحولت هذه المراكز الى دول مستقلة تنعم بسيادة كاملة. هذه الدول جميعها صغيرة الحجم قليلة السكان، وتعتبر البحرين اصغر هذه الدول حجماً، كما تعتبر دولة الامارات المتحدة اكبرها اذ انها تتألف من سبع امارات تبلغ مساحة مجموعها ٧٧,٧٠٠ كيلومتراً مربعا، ولكن لا يزيد عدد سكانها عن مئة وخمسين الف نسمة يتجمع القسم الاكبر منهم (٦٠,٠٠٠) في دبي.

ان الظروف والعوامل التي ساعدت هذه الامارات الصغيرة كي تصبح دولا مستقلة، تحظى بالاعتراف الدولي، ظروف وعوامل اجتماعية وتاريخية في آن. فقد بدأت هذه الدول بالظهور تاريخياً، منذ القرنين الثامن والتاسع عشر عندما اشتد الطلب العالمي على اللؤلؤ وازداد انتاجه، وبالتالي انتقلت خطوط التجارة من شرقي الخليج الذي كان يخضع للنفوذ الايراني الى غربه حيث يكثر اللؤلؤ

وحيث تقطن القبائل العربية . وكانت البحرين وغيرها من دول الخليج ، في هذه المرحلة التاريخية ، مراكز تربط اوروبا بالشرق الاقصى من جهة وبالجزيرة العربية والعراق من الجهة الثانية . استطاعت هذه المراكز والامارات ان تحظى بشيء من الاستقرار السياسي ، ومن ثمة بالاستقلال والسيادة نتيجة موازين القوى العاملة في الخليج آنذاك والتي كانت تشمل بريطانيا والامبراطورية العثمانية وايران وعمان والجزيرة .

ومن الناحية الاجتماعية ، فقد كانت تسيطر على هذه الامارات والدول بعض القبائل العربية او بعض البطون المتفرعة منها : آل خليفة على البحرين ، وآل الصباح على الكويت ، وآل ثاني على قطر ، وآل بو فلاح على أبو ظبي ، وآل بوفلاسة على دبي ، وآل جواسم او القواسم على رأس الخيمة والشارقة ، وآل بوخريبان على عجمان ، وآل بنعلي على ام القيوين ، وآل شرقي على الفجيرة . والمعروف ان كثيراً من هذه القبائل او بطونها تنتسب الى قبيلة واحدة في الأصل . فآل خليفة وآل الصباح مثلاً ، ينتسبون الى العتوب من قبيلة عنزة ، وينتسب آل بو فلاح وآل بو فلاسة الى قبيلة بني ياس . صحيح ان هذه القبائل وبطونها تنتسب الى بعضها البعض ، الا انه من الصحيح ايضاً ان كل واحدة منها تؤلف دولة منفردة مستقلة عن الاخرى داخل تركيبة القبائل الدول المنتشرة في الخليج .

اخترنا للفصل الاول عنوان « التجزئة والتمركز » لنؤكد على امرين : اولا ، على الحروب الطاحنة التي قامت بين القبائل في القرنين الثامن والتاسع عشر ، وثانيا ، على ما انتجته هذه الحروب من تجزئة القبائل وانتشار بطونها وتمركزها في امارات ودول متعددة من الخليج . كان هم القبائل وبطونها المحافظة على عصبيتها وذلك بالسيطرة على الطرق التجارية والداخلية والتحكم بمراكز الغوص على اللؤلؤ . القبائل تهتم بالتماسك المعنوي ، الأخوة القبلية ، والمحافظة على استقلال القبيلة كوحدة اجتماعية بحد ذاتها بغض النظر عن الأرض التي تعمل فيها . تأتي سيادة « الأرض » عند القبائل بالدرجة الثانية من الاهمية بعد وحدة القبيلة وتماسك فروعها . غير ان هذا المنطق القبلي بدأ يتغير

في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة المعاهدة الموقعة عام ١٨٢٠ بين بريطانيا وشيوخ القبائل الخليجية، والتي بموجبها تثبتت القبائل وبطونها كل في اقليم معين. كان هدف المستعمر، بالطبع، فرض بعض الاستقرار السياسي لتنشيط التجارة وانتاج اللؤلؤ ـ اذ ان الحروب بين القبائل كانت تعيق الانتاج وتشل التجارة ـ ولم يكن هدفه التحديث والعصرنة.

وجاءت الاحداث لتثبت، فيما بعد، ان معاهدة ١٨٢٠م بقدر ما نجحت في ايقاف المعارك فانها فشلت في لجم الصراعات القائمة على السلطة بين افراد كل قبيلة على حدة ـ لا بل زادتها. وهذا ما يظهره بوضوح تاريخ البحرين من عام ١٨٣٥ حتى عام ١٨٦٩ حيث كان الصراع على السلطة بين آل خليفة على أشدّه. ما كاد الحكم يستقر في البحرين بسبب هذه المعاهدة حتى انتقل الصراع من الاخوة الى الاعمام واولادهم، ولكن سرعان ما طوق هذا الصراع بفرض نظام ثابت للخلافة في البحرين يعطي الحق للابن البكر بدلا عن الاخوة والاعمام.

وبعد وقف المعارك بين القبائل وتطويق الصراعات على السلطة، اخذت البحرين تشهد استقراراً ملحوظاً في السياسة والاقتصاد، خصوصاً عند تولي الشيخ عيسى بن علي الحكم سنة ١٨٦٩ الى ١٩٢٣. خلال هذه الفترة من تاريخ البحرين الاجتماعي، تجسد الحكم في مؤسستين أساسيتين: المجالس القبلية والمحاكم الدينية ـ تناولنا المجالس القبلية في الفصل الثالث والمحاكم الدينية وكيفية عملها في الفصل الرابع. اظهرنا في الفصل الثالث سيطرة المجالس القبلية على الموارد والمصادر الاقتصادية كالغوص على اللؤلؤ، وزراعة النخيل وصيد الاسماك، كما اظهرنا التفاعل بين الشريعة الدينية والعرف القبلي آخذين بعين الاعتبار الفرق بين الشرع الجعفري عند الشيعة والمذاهب الاخرى عند السنة. سيطرت المجالس القبلية على موارد البلاد الاقتصادية وعلى عمليات الانتاج والتوزيع والتسويق بينما سيطرت المحاكم الدينية على الاحوال الشخصية كالزواج، والطلاق والارث والديون. ونادراً ما كانت اعمال المحاكم الدينية، من ناحية الممارسات لا من ناحية المبدأ تتناقض

مع الاعراف القبلية وكيفية تطبيقها، فاذا حدث ان وقع هذا التناقض كانت الاعراف تستقوي على الشريعة. وفي هذه الفترة من الزمن كانت قرارات المحكمة السنية وقرارات المجالس القبلية تفرض فرضاً بالقوة من قبل الحكم، بخلاف قرارات المحكمة الجعفرية التي كانت تطبق وتطاع عن طريق الاقناع والرادع الشخصي. ولعل هذا الفرق بين قضاة السنة وفقهاء الشيعة قد ساهم في ابراز الفقهاء الشيعة قادة سياسيين الى جانب كونهم «علماء» في الشرع الديني، وبسبب هذا البروز اصبح القضاء الشيعي، من الناحية الوظيفية، مرادفاً للحكم القبلي ـ وهذا ما نبحثه في الفصل الرابع بالتفصيل.

يشكل الفصلان المتعلقان بالمجالس القبلية والمحاكم الدينية وكيفية سيطرتها على الموارد والمصادر الاقتصادية «الخط القاعدي» base-line الذي على اساسه جرت عملية التغيير فيما بعد، ان كان هذا من باب الاصطلاحات الادارية التي طبقت في العشرينات ـ وهذا ما نبحثه في الفصل الخامس والسادس ـ ام من باب تطور صناعة النفط وتأثيرها في البنية الاقتصادية والانتاجية ـ وهذا ما نبحثه في الفصل السابع والثامن.

اعطت الاصطلاحات الادارية التي ادخلت الى البحرين تدريجياً على مدى عشر سنوات الحكم صفة شرعية تقوم، ولو نظرياً، على اساس «القانون العقلاني» rational law و«القواعد العامة» للتنظيم البيروقراطي (فيبر ١٩٥٤ : ل) ادى هذا النظام الى تمركز السلطة في يد الحكم وتقوية السلطان القبلي واشتداد نفوذه عن طريق «الحق القانوني» بدلا من القسر الجسدي. وكانت نتيجة هذا التمركز ان تبدلت حدود التفاعل بين العائلة الحاكمة والقبائل الحليفة: فاهملت التحالفات القبلية التي كانت تستعمل لضبط الامن والصراعات القبلية والمحلية، واستبدلت بمؤسسات امنية خاصة بالدولة فقط، كالشرطة والبوليس والجيش. وهكذا انخفضت نسبة التزاوج بين رجال العائلة الحاكمة ونساء القبائل الحليفة الى درجة كبيرة، لأن هذا النمط من الزواج كان يهدف اصلاً إلى خلق تحالفات سياسية فعالة: فعندما زالت الحاجة الى هذا

النوع من التحالف بفعل بناء مؤسسات الدولة، انخفضت نسبة الزواج الذي كان يقيمه، اي التحالف.

لم تكن مواقف القبائل والفلاحين وسكان المدن من الاصلاحات الادارية وادخال التنظيم البيروقراطي الى البحرين تتسم بالانسجام الكامل فقد كان كل فريق يتخذ الموقف الملائم له بالنسبة الى وضعه الاقتصادي وتنظيمه الاجتماعي. وهذا امر متوقع، اذ ان لكل فئة من هذه الفئات وضعاً خاصاً ومميزاً من حيث تنظيمها الداخلي او من حيث الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها. كانت القبائل قبل ادخال الاصلاح الاداري والتنظيم البيروقراطي تعمل بحرية تامة وتتمتع بحكم ذاتي مستقل عن كل سلطة، تسيطر على الطرق التجارية وصيد اللؤلؤ ولهذا السبب حاربت الاصلاحات وحاولت خنقها في مهدها معتبرة اياها، وعن حق، تهديداً مباشراً لطبيعة تركيبها الاجتماعي وكيفية عملها الاقتصادي. اما الفلاحون الشيعة واهل المدن من الشيعة والسنة فقد أيدوا التنظيم البيروقراطي وعملوا على انجاحه، معتبرينه موافقاً لمصالحهم وتنظيماتهم الاجتماعية. وبالفعل كان هؤلاء يعانون الأمرَّين من العرف القبلي وغياب الشرع القانوني الموحد والتنظيم الاداري الواضح المعالم (راجع الفصل الخامس للتفصيل).

لم تؤثر الخلفية الاجتماعية فقط في ردات الفعل التي ابداها كل من القبائل والفلاحين وسكان المدن تجاه الاصلاح الاداري والتنظيم البيروقراطي بل لعبت هذه الخلفية ايضا دوراً هاماً في سياسة التوظيف المتبعة في الادارة والبوليس والمحاكم والبلديات وغيرها من الادارات العامة ـ وهذا ما نبينه بالتفصيل في الفصل السادس. باختصار، سيطر، وما زال يسيطر العنصر القبلي على الادارات الحكومية التي لها صفة القضاء والامن كالعدلية والدفاع والداخلية والامن العام والقوات الخاصة، وسيطر المدنيون على المراكز ذات الاتجاه التقني والفني كالكهرباء والمياه والتربية والصحة والتنمية. ظل هذا النمط في التوظيف يعمل به بالرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت في البلاد مؤخراً. ولهذا شهدت البحرين باستمرار اجواء متوترة تقوم بين التنظيمات

القبلية من جهة وبين القوى الجديدة المنبثقة اساساً من فئات الفلاحين والمدنيين من الجهة الاخرى. وكثيراً ما كانت هذه القوى تعمل تحت شعارات تحديثية كتنظيم العمل والتعويضات، وحقوق العمال والنقابات العمالية، والحقوق المدنية، وتحديث النظام السياسي، وغيره من هذا القبيل.

احدث انتاج النفط، وسوق العمل الذي اوجده، تغييراً هائلا في الاقتصاد والاجتماع، فانتقلت اليد العاملة البحرانية من العمل في زراعة النخيل والغوص على اللؤلؤ الى العمل في القطاع الصناعي والتجاري. وبالفعل، بلغت في سنة ١٩٧٥ نسبة العاملين في وظائف ثابتة حوالي ٧٠٪ من مجموع اليد العاملة كلها وهذه نسبة عالية جداً اذا ما اعتبرنا وضع البحرين قبل النفط حينما كانت « الوظيفة » شبه معدومة.

وكما ساعدت العائدات النفطية على تنمية الخدمات العامة في التربية والصحة والضمان الاجتماعي وساهمت في رفع المستويات المعيشية على اختلاف انواعها، كذلك خلقت هذه العائدات فروقات واضحة بين مختلف الفئات والطبقات، فزادت بالتالي الشعور الجماعي بالغبن واللامبالاة. استغلت هذه الفروقات سياسياً، تارة من قبل احزاب عقائدية وطوراً من قبل تنظيمات محلية عمالية ودينية فقامت بتنظيم معارضة قوية ضد الحكم بعد مخاض طويل وحاولت ان تحدث بعض الاصلاحات الهامة في الادارة والحقوق المدنية. فكما احدث الاستعمار تغييراً في التنظيم البيروقراطي خلق النفط قوى جديدة تعمل لتغيير النظام السياسي ـ وهذا ما سنبحثه في الفصل التاسع والعاشر.

وطالما ان الاحزاب السياسية ممنوعة رسمياً في البحرين فلا عجب ان نجد ان العمل السياسي political action يتركز في جمعيات « شبه سياسية » parapolitical كالنوادي الثقافية والرياضية والمآتم الدينية. يبحث الفصل الثامن في تأسيس هذه الجمعيات وتطورها وتكاثرها وفي التبدل الذي طرأ على وظائفها بسبب تطور صناعة النفط في البلاد. في الماضي، قبل صناعة النفط، كان الوجهاء والاعيان يؤسسون هذه الجمعيات والنوادي والمآتم للتباهي والمفاخرة، أما اليوم، بعد النفط، اخذ الشباب يؤسسون هذه التنظيمات تعبيراً

عن وحدتهم الثقافية والدينية وتطلعاتهم السياسية . وتبين هذه الدراسة ان تكاثر هذه الجمعيات والنوادي والمآتم يعبر عن تجزؤ المجتمع البحريني بالرغم من وحدته الثقافية او الحضارية بقدر ما يعبر عن اتجاه عام في الحكم .

وفي الفصلين التاسع والعاشر يتناول هذا الكتاب طبيعة العمل السياسي مع التأكيد على دور القوى الجديدة الفاعلة في المجتمع البحريني ، هذا يخلص الى القول ان غياب التنظيم السياسي المستديم يحد من قدرة المعارضة ، ايا تكن ، على مجابهة الحكم لفترة طويلة الامد . فالمجابهة الطويلة الامد القائمة على وحدة الموقف عند الفصائل المجزئة تبرز التناقضات الداخلية للقطاع المعارض وتعمل بالتالي على تفككه من الداخل ، فلا يتمكن من بلوغ الهدف مهما كان انتشاره في صفوف الشعب واسعا . وبعد دراسة دقيقة للازمات والهزات السياسية في البحرين ، يمكن القول ان « قبلية » الدولة تقبلت الكثير من التجديد والتحديث في الحكم باستثناء امرين اساسيين : قانون موحد وعام ، ونظام سياسي يستمد من التمثيل الانتخابي . ويصح القول في اللجان والهيئات والمجالس العديدة التي أنشِئَت في البلاد منذ سنة ١٩١٩ ، كما يصح في البرلمان الذي اسس في عام ١٩٧٣ وحل في عام ١٩٧٥ .

ونحاول في الفصل الاخير ان نثبت ان الغاية من حل البرلمان كانت تهدف الى المعارضة المنظمة التي قويت واشتد نفوذها عند تأسيس البرلمان بالذات . ادخل تأسيس البرلمان الى البحرين نمطاً جديداً في العمل السياسي ، شجع على قيام تحالفات قوية تعارض الحكم ، كتحالفات الدينيين واليساريين ، الامر الذي سيَّس الامور البسيطة وزادها تعقيداً ، وشل بالتالي عمل الادارات التنفيذية في الحكم .

اثبتت تجربة البحرين ان « القبلية » في الحكم قد تتبنى الكثير من الامور التحديثية في المجتمع كالمشاريع الاستعمارية وبرامج الانعاش والانماء ، ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي والقانون المدني الموحد . وهي اذ تفعل ذلك تحافظ على ذاتيتها كتحزب سياسي يخدم مصالحه ، شأنه بذلك شأن كل تنظيم سياسي آخر يعمل على اضعاف التحزبات الأخرى وفرفطتها ـ والحكم لمن غلب .

الحواشي

(١) البحرين جزيرة صغيرة، او بالاحرى عدد من الجزر، تحتوي على ٢٤٠,٠٠٠ نسمة يقطنون القسم الشمالي من البلاد في ثماني مدن وثلاث وخمسين قرية. الاقسام الوسطى والجنوبية من الجزيرة تفتقر الى ينابيع ماء مما يعوق قيام اماكن سكنية فيها (انظر الخريطة ١): اهم معالم القسم الاوسط هي كثرة المقابر القديمة التي تربط البحرين بالتقاليد البالية (بيبي ١٩٧٠)، اما القسم الجنوبي فيستعمل لرعاية الماشية.

(٢) هناك عدة نظريات حول الاصل التاريخي للشيعة: هاريسون (١٩٤٤ : ٢٩) يقول انهم شبه فارسيين، هاي(١٩٥٩ : ٩١) يعرفهم «كعرب بلا نسب» جايس بلغراف يعتقد انهم اسلاف العرب الذين هربوا من العراق بعد ان اعتقلهم نبوخذ نصر (١٩٨٣ : ١٠)، تشارلز بلغراف يدعي انهم اسلاف الشعب اليهودي الذي كان يعيش في الخليج قبل ظهور الاسلام (١٩٧٢ : ١٤٨)، لا يوجد اي دليل تاريخي يدعم احد هذه الاراء. الشيعة متنوعون حضارياً وفيزيقيا، لهم ميزات لغوية مختلفة الى حد انه لا يمكن اعتبارهم شعباً متجانساً تاريخياً كما يقال عنهم. الارجح انهم الخليط البحريني الذي امتزجت فيه بقايا الغزوات والفتوحات.